KPMG

حَـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مرتفعات الاهرام
كيلو٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوى
الـهـرم - الـجيـزة - الـقاهـــرة الكبـرى
كـــود بـريـــدى : ١٢٥٥٦ الأهـــرام

تليـفون : ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
تليفاكس : ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى :egypt@kpmg.com.eg
صنـــدوق بـريـــد رقـــم ٤٨ الأهـــرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣١ مارس ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التى قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٣١ مارس ٢٠١٦ وعن أداؤها المالى وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت إنتباه

ومع عدم اعتبار ما يلى تحفظات:-

١- كما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٣١-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين بطلان عقد تخصيص كافة أراضى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة فى ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً فى تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وبجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ تم حجز الدعوى للتقرير والذى إنتهى إلى وقف الدعوى تعليقياً وتم التأجيل لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب من جانب المستشار القانونى للشركة وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ وقد أصدرت المحكمة حكمها فى ذلك اليوم بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية وبعدم قبول الدعوى الأصلية المقامة من أحد المحامين لرفعها من غير ذى صفة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منهم تساند الموقف القانونى للشركة وأنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهى إليه الحكم النهائى ، ومن ثمَّ لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار على إقتصاديات الشركة ومركزها المالى.

٢- كما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٣١-٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ حوالى ٧٤ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى وقد ورد بشهادة المستشار القانونى للشركة أنه لم تتحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى تاريخ إصدار شهادته ، وأنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وأنه من غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة ، ومن ثمَّ لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار سلبية على إقتصاديات الشركة ومركزها المالى.

هشام جمال الأفندى
سجل مراقبى الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٠)
KPMG حازم حسن

KPMG حـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة فى ٣١ مايو ٢٠١٦

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المستقلة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالى المستقلة
فى ٣١ مارس ٢٠١٦

	إيضاح رقم	٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصرى
الاصول			
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة (بالصافى)	(٣- ٢) ، (٤)	١٣٢ ١٧٨ ٧٣٩	١٣٦ ٣٥٩ ٩٧١
مشروعات تحت التنفيذ	(٣-٣) ، (٥)	١ ٣١٠ ٩٦٨	١ ١٥٤ ٦٨٣
استثمارات فى شركات تابعة	(٣- ٤) ، (٦)	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠
عملاء وأوراق القبض - طويلة الاجل (بالصافى)	(٣- ٩) ، (٩)	٢٨٨ ٦٢٧ ٦٤٣	٢٦٣ ٣٨٤ ٥٣٤
ودائع بالبنوك -تستحق بعد عام	(١٢)	٣٩ ٩٦٠ ٠٠٠	٣٩ ١٥٠ ٥٠٠
أصول ضريبة مؤجلة (بالصافى)	(٣ -٢٠، ٢٧ - ٢)	١ ٨٧٠ ٣٧١	١ ٢١٦ ٣١٢
مجموع الأصول غير المتداولة		**٧٤٢ ٣٩٥ ٦٣١**	**٧١٩ ٧١٣ ٩١٠**
الأصول المتداولة			
أعمال تحت التنفيذ	(٣ -٧) ، (٧)	٤٨٨ ٤٤٠ ٠٨٥	٤٨٦ ٠٤٩ ٣٠٢
مخزون	(٣ - ٦) ، (٨)	٢ ٢٥٧ ٥٦٧	٢ ٢٠٨ ٠٣٤
عملاء وأوراق القبض - قصيرة الاجل (بالصافى)	(٣ - ٩) ، (٩)	٦٦٦ ٤٢٠ ٨١٠	٥٧٤ ٨٥٧ ٥٠٤
مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى	(٣- ٩) ، (١٠)	١٨ ٧٥٧ ٨٥٩	٧ ٥٣٦ ٥٩٥
النقدية بالصندوق والبنوك	(١١)	٩٩ ٤٣٨ ٥٦٤	١١٧ ٦٠٠ ٣٦٤
مجموع الأصول المتداولة		**١ ٢٧٥ ٣١٤ ٨٨٥**	**١ ١٨٨ ٢٥١ ٧٩٩**
مجموع الاصول		**٢ ٠١٧ ٧١٠ ٥١٦**	**١ ٩٠٧ ٩٦٥ ٧٠٩**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(١٧)	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
إحتياطى قانونى	(٣٠)	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩
الارباح المرحلة		٣٥ ٠٤٤ ٩٣٢	٥ ٧٨٨ ٠٣٠
إجمالى حقوق الملكية		**١ ٢١٦ ٧٠٩ ٣١١**	**١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩**
الإلتزامات غير المتداولة			
دائنو شراء اراضى	(٣-٧)	٣١٠ ١٣٣ ١٩٩	٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧
إجمالى الإلتزامات غير المتداولة		**٣١٠ ١٣٣ ١٩٩**	**٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧**
الإلتزامات المتداولة			
مخصص مطالبات	(٣ - ١٤) ، (١٣)	١٢ ٩٠٥ ٤٠٢	١١ ٣١٦ ٣٨٤
دفعات مقدمة من عملاء	(١٤)	٣٢ ٣٦٧ ٦٥٢	٢٥ ١٣٥ ٨٠٢
جارى شركات تابعة - شركة سهل حشيش	(١٩/ ٤)	٣٩ ٧٧٣ ٣٨٤	٣٦ ٥٦٨ ١٦٦
دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى	(٣- ١٥) ، (١٥)	١٦١ ٧٦٩ ٨٢٥	١٤٠ ٩١٩ ٥٠٢
مستحقات لهيئة التنمية السياحية	(١٦)	٧٦ ٩٠٦ ٤٣٧	٧٣ ٠٦٦ ٧٦٠
التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى المباعة	(٣ -٨)	١٥٤ ٠٦٦ ٨٩٢	١٥٦ ٠٠٨ ٩٨٩
الضريبة على الدخل		١٣ ٠٧٨ ٤١٤	٤ ٠٣٢ ١٦٠
أجمالى الإلتزامات المتداولة		**٤٩٠ ٨٦٨ ٠٠٦**	**٤٤٧ ٠٤٧ ٧٦٣**
مجموع حقوق الملكية والألتزامات		**٢ ٠١٧ ٧١٠ ٥١٦**	**١ ٩٠٧ ٩٦٥ ٧٠٩**

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس إدارة الحسابات	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أ. سيد عامر	أ. محمد إبراهيم كامل	أ. عادل حماد

تقرير الفحص محدود "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦

	إيضاح رقم	من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
العمليات المستمرة			
مبيعات أراضى	(٣ - ١٧) ، (٢٠ - ١)	-	١٩ ٩١٢ ١٠٣
إيرادات خدمات مؤداة	(٣ - ١٧) ، (٢٠ -٢)	١٠ ٤٣٦ ٢٨٧	٩ ٥٧٤ ٦٥٨
إجمالي الإيرادات		١٠ ٤٣٦ ٢٨٧	٢٩ ٤٨٦ ٧٦١
يخصم:			
تكاليف المبيعات	(٣- ١٨) ، (٢١)	-	(١٩ ٩١٢ ١٠٣)
تكاليف تشغيل الخدمات المؤادة	(٣- ١٨) ، (٢٢)	(١٨ ٣٨٠ ٨٧٩)	(١٧ ٦٠٩ ٩٠٤)
مجمل خسارة النشاط		(٧ ٩٤٤ ٥٩٢)	(٨ ٠٣٥ ٢٤٦)
إيرادات تشغيل أخرى	(٢٣)	١ ١٣١ ٣٩٦	٨٦٧ ١٠٨
		(٦ ٨١٣ ١٩٦)	(٧ ١٦٨ ١٣٨)
(يخصم) يضاف:			
صافى الفوائد المؤجلة المستدعاة	(٣ - ١٧)	٣ ٩٣٤ ٢٤٨	(١٣٣ ٢٥٧)
مصروفات بيعية و تسويقية	(٣- ١٨) ، (٢٤)	(٣ ٤٨٩ ٩٧١)	(٣ ١٢٣ ٤٤٥)
مصروفات إدارية وعمومية	(٣- ١٨) ، (٢٥)	(٦ ٦٠٥ ٣٩٤)	(٥ ٢٢٧ ٧٩٦)
الانخفاض فى أرصدة العملاء		(٤٩٥ ٩١٢)	-
مخصص مطالبات	(١٣)	(١ ٥٨٩ ٠١٨)	(٧٣٣ ٧٠٥)
الخسائر الناتجة عن التشغيل		(١٥ ٠٥٩ ٢٤٣)	(١٦ ٣٨٦ ٣٤١)
يضاف:			
التغير فى تقييم وثائق صناديق أستثمار	(١١)	٤١٦ ٤٥٢	٥٢٤ ٢٤٧
الايرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافى)	(٣- ١٩) ، (٢٦)	٥٢ ٢٩١ ٨٨٨	١٢ ٩٤٣ ٤٦٣
		٥٢ ٧٠٨ ٣٤٠	١٣ ٤٦٧ ٧١٠
صافى ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة قبل ضريبة الدخل		٣٧ ٦٤٩ ٠٩٧	(٢ ٩١٨ ٦٣١)
مصروف ضريبة الدخل الحالية	(٣- ٢٠) ، (١-٢٧)	(٩ ٠٤٦ ٢٥٤)	-
الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف)	(٣- ٢٠) ، (٢-٢٧)	٦٥٤ ٠٥٩	(٢٨ ٦٧٤)
صافى ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة بعد الضريبة		٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	(٢ ٩٤٧ ٣٠٥)
نصيب السهم فى ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة(جنيه/سهم	(٣- ٢٣) ، (١٨)	٠,٠٣	(٠,٠٠٣)

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
أرباح (خسائر) الفترة	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	(٢ ٩٤٧ ٣٠٥)
بنود الدخل الشامل الآخر		
مجموع بنود الدخل الشامل الاخر عن الفترة قبل ضريبة الدخل	-	-
(يخصم):		
ضريبة الدخل	-	-
مجموع بنود الدخل الشامل الاخر عن الفترة بعد ضريبة الدخل	-	-
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	(٢ ٩٤٧ ٣٠٥)

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقر

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦

	إيضاح رقم	رأس المال المصدر و المدفوع جنيه مصرى	إحتياطى قانونى جنيه مصرى	(الخسائر) الأرباح المرحلة جنيه مصرى	الإجمالى جنيه مصرى
الرصيد فى أول يناير ٢٠١٥		١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٢١٣ ٩٨٩ ٨٠٦)	٩٦٧ ٦٧٤ ٥٧٣
اجمالي الدخل الشامل					
صافى أرباح الفترة		–	–	(١ ٠٩٩ ٦٢٢)	(١ ٠٩٩ ٦٢٢)
تسويات على خسائر الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٥	(٣٣)	–	–	(١ ٨٤٧ ٦٨٣)	(١ ٨٤٧ ٦٨٣)
بنود الدخل الشامل الاخر		–	–	–	–
اجمالي الدخل الشامل		–	–	(٢ ٩٤٧ ٣٠٥)	(٢ ٩٤٧ ٣٠٥)
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٥ المعدل		١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٢١٦ ٩٣٧ ١١١)	٩٦٤ ٧٢٧ ٢٦٨
الرصيد فى أول يناير ٢٠١٦		١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩
اجمالي الدخل الشامل					
صافى أرباح الفترة		–	–	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢
بنود الدخل الشامل الاخر		–	–	–	–
اجمالي الدخل الشامل		–	–	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٦		١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	٣٥ ٠٤٤ ٩٣٢	١٢١٦ ٧٠٩ ٣١١

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦

	إيضاح رقم	من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	المعدلة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى ربح (خسارة) الفترة قبل مصروف الضريبة		٣٧ ٦٤٩ ٠٩٦	(٢ ٩١٨ ٦٣١)
يتم تسويته بما يلي:			
إهلاك الأصول الثابتة	(٤)	٥ ١٢٣ ٠٧٩	٥ ٠٠٢ ٤٠٧
الانخفاض فى رصيد العملاء	(٩)	٤٩٥ ٩١٢	-
مخصص مطالبات - تدعيم	(١٣)	١ ٥٨٩ ٠١٨	٧٣٣ ٧٠٥
إيرادات فوائد ودائع بالبنوك		(٢ ٢١٧ ٢٤٣)	(٤٤٥ ٥٠٦)
صافى فوائد مؤجلة مستدعاة		(٣ ٩٣٤ ٢٤٨)	١٣٣ ٢٥٧
فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية		(٤٥ ١٨٧ ٤٤٩)	(١٠ ٤٦٧ ٨٧٧)
		(٦ ٤٨١ ٨٣٥)	(٧ ٩٦٢ ٦٤٥)
التغير فى			
العمـلاء وأوراق القبض		(١١ ٦٦٤ ٨٧١)	(١٨ ٢٣٥ ٧٨٣)
المخزون		(٤٩ ٥٣٣)	٩٧ ٧١٤
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(١٠ ٦٦٧ ٣٧٨)	(٧٩٠ ٧٣٨)
أعمال تحت التنفيذ		(٢ ٣٩٠ ٧٨٣)	(٣ ٧٧٠ ٥٠٨)
العملاء دفعات المقدمة		٣ ٧٤٩ ٣٠٦	٦٠٦ ٦٨٠
الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى		١٤ ٧٨٢ ٤٦٢	١٣ ٠٦٩ ٢٤٦
جارى شركات تابعة		(٢ ٢٥٢ ٧٩٦)	٩ ١١٩ ٦٧٣
التكلفة التقديرية لتنمية أراضى مباعة		(١ ٩٤٢ ٠٩٧)	(٢ ١٨٩ ٨٧٧)
مستحقات هيئة التنمية السياحية		(١ ٠٠٠ ٠٠٠)	٢ ١٩٥ ٠٧٠
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التشغيل		(١٧ ٩١٧ ٥٢٥)	(٧ ٨٦١ ١٦٨)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	(٥،٤)	(١ ٠٩٨ ١٣٢)	(١ ٦٧٦ ٦٢٣)
مقبوضات فوائد ودائع بالبنوك		١ ٦٦٣ ٣٥٧	٥٣٢٠٥٢
التغير فى قيمة الودائع لاجل (أكثر من ثلاثة شهور)	(١١)	-	(٣٤ ٩٧٠ ٦٥٠)
ودائع بالبنوك تستحق بعد عام	(١٢)	(٨٠٩ ٥٠٠)	-
صافى النقدية المستخدمة فى أنشطة الإستثمار		(٢٤٤ ٢٧٥)	(٣٦ ١١٥ ٢٢١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(النقص) فى رصيد التسهيلات البنكية		-	(٥ ٤٣٠)
التدفقات النقدية (المستخدمة فى) المتاحة من		-	(٥ ٤٣٠)
صافى النقدية وما فى حكمها (المستخدمة) خلال الفترة		(١٨ ١٦١ ٨٠٠)	(٤٣ ٩٨١ ٨١٩)
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول المدة		١١٦ ٢٠٣ ٢١٩	٧٨ ٣٩١ ٦٤٢
رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية المدة	(١١-٢)	٩٨ ٠٤١ ٤١٩	٣٤ ٤٠٩ ٨٢٣

- فى ضوء ما ورد تفصيلا بإيضاح رقم ٣٣ (ارقام المقارنة) فقد تم استبعاد اثر تلك التسويات على أرقام الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٥ (فترة المقارنة) بأعتبارها تسويات غير نقدية .

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

(أ) عـــام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية – شركة مساهمة مصرية – وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى أخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حشيش – الغردقة – البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (٤ أ) شارع عزيز أباظة – الزمالك – القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / عادل حماد وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / محمد إبراهيم كامل (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٣١).

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها أنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإداراتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالا شبيه بأعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- تطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو فى فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٥- قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة فى تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التى يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- فى حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار أسعار المعاملات التى تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية – أسلوب التدفقات النقدية المخصومة – أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم فى ضوء السعر السائد فى السوق فى تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية المبينة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة فى هذه القوائم المالية.

٣-١ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية وقت التعامل، وفى تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصرى وفقا لأسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السارى فى تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة فى الأرباح أو الخسائر. وباستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به فى بنود الدخل الشامل الأخر:

- الاستثمارات المتاحة للبيع فى أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الى الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التى تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافى الاستثمار فى نشاط أجنبى ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة فى خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٢ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٢).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التى يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التى يتم تشغيله بها فى موقعة وفى الغرض الذى تم اقتناؤه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذى توجد به هذه الأصول.

- وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

- يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التى تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجى المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضى. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصل	
مباني	من ٣٠ ــ ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
أعمال إنشائيـة	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخـــازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التى يتم تشغيله بها وفى الغرض الذى أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام فى الغرض الذى تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ فى تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-١٣).

٣-٤ المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة

تثبت الاستثمارات فى شركات تابعة بالتكلفة وفى حالة حدوث اضمحلال فى قيمتها (إيضـــاح ٣-١٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٣-٥ الاستثمارات فى أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات فى أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية ، وتثبت الفروق الناتجة عن أعادة التقييم بقائمة الدخل.

٣-٦ المخـزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية فى سعر البيع المقدر خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التى تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٣-٧ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة فى حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.

٣-٨ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى المباعة

القياس الأولى : تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للاراضى المباعة وفقا لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الاراضى المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقا بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لإعمال تنمية الاراضى (٣-٧) وذلك للوصول لباقى تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية فى ضوء الدراسة الفنية لإجمالى التكلفة التقديرية المعدة سنويا وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشارى المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٣-٩ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوما منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتى يتم تقديرها عندما يكون من غير المتوقع تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتى يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

٣-١٠ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

٣-١١ النقدية وما فى حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما فى حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتى يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتى يكون مخاطر تعرضها للتغير فى القيمة ضئيلا ، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التى يتم سدادها عند الطلب والتى تعد جزءا مكملا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

٣-١٢ الادوات المالية:

- تقوم الشركة بتبويب الاصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: اصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، واصول مالية متاحة للبيع.
- تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية اخرى.

١- الاصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الاولى بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة فى تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الاخرى يتم الاعتراف بهم اوليا فى تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا فى الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالى عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالى فى معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالى بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالى ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الاصل المحول، على ان تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالى عندما ينتهى اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالى والتزام مالى وعرض صافى المقاصة فى الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانونى القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام فى ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة –القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

يتم تبويب الاصل المالى كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم فى الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع فى احتياطى القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الارباح أو الخسائر.

٣- الالتزامات المالية غير المشتقة –القياس:

يتم تبويب الالتزام المالى كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام المالى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة اى مصروف فوائد فى الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط فى حالة توافر شروط محدده.

المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الاولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير فى القيمة العادلة فى الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير فى القيمة العادلة للمشتق فى بنود الدخل الشامل الاخر. ويتم تجميعها فى احتياطى تغطية المخاطر. اى جزء غير فعال من التغير فى القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة فى حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها فى بنود الدخل الشامل الاخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر فى نفس الفترة أو الفترات التى تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.

إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى اجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلى عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

١٣-٣ <u>الاضمحلال:</u>

١- <u>الأصول المالية غير المشتقة:</u>

الاصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما فى ذلك الحصص التى يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة فى تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على اضمحلال فى قيمة الاصل.

تتضمن الادلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الاصل:

- اخفاق أو التأخر فى السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها فى ظروف اخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المُصدر.
- التغيرات المعاكسة فى حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المُصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالى بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الاصول المالية.

بالنسبة للاستثمار فى اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر فى القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الاصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال فى قيمة هذه الاصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الاصول التى تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفى حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال فى القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التى لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال فى القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.
- عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر أو اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالى. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة فى الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.
- إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.
- إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعى مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التى تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة فى احتياطى القيمة العادلة ويعترف بها فى الارباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به فى الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافى بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة فى اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالى سبق الاعتراف بها فى الارباح أو الخسائر.
- عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع فى ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة فى الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه فى الارباح أو الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها فى الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار فى اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع فى الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التى يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر الاضمحلال فى استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية فى التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- <u>الأصول غير المالية:</u>

- فى تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاصول الحيوية، الاستثمارات العقارية، المخزون، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الى أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتى تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التى تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هى قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال فى الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة فى فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذى لا يتعدى القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافى بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل فى السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام قانونى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضى ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للالتزام.

الزيادة فى القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتى تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض .

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة فى نظام التأمينات الاجتماعية الحكومى لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون فى النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

- **إيرادات النشاط**

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشترى، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم اثبات مبيعات الأراضى عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية الى المشترى وبناء على محضر التسليم وفى ضوء شروط التعاقد والتى يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدى (بدون العائد) كإيراد فى تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدى بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالى سعر البيع والسعر النقدى مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا فى حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشترى، وبناء على محضر التسليم الى المشترى وفى ضوء شروط التعاقد.

- **إيرادات التوزيعات**

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة فى استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتناء.

٣-١٨ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٣-١٩ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتى:

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافى ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافى ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية

خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي

خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء

صافى أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر

إعادة تبويب صافى الأرباح المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الاخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

٣-٢٠ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – فى نفس الفترة أو فى فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتى لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو فى سبيلها لأن تصدر فى تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والالتزامات والأساس الضريبى لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهرة،
- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التى:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبى (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات فى شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص فى مشروعات مشتركة الى المدى الذى يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها فى المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق فى الخصم الضريبى غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبى المستقبلى عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها فى نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التى لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذى أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبى يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبى المؤجل.

يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقتة وذلك باستخدام اسعار الضريبة السارية أو التى فى سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة فى نهاية الفترة المالية يتم الاخذ فى الاعتبار الاثار الضريبة للإجراءات التى تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٣-٢١ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير فى حقوق المساهمين بما فى ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالى حقوق المساهمين.

٣-٢٢ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات فى الفترة التى يتم فيها إعلان التوزيع.

٣-٢٣ النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسى للسهم العادى فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم فى رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤- **الأصول الثابتة**

يتمثل بند الاصول الثابتة (بالصافى) الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٦ فيما يلى:-

	أراضى	مبانى	اثاث ومفروشات	وسائل نقل وانتقال	أجهزة كمبيوتر وتكييف	الالات ومعدات	شبكات ومرافق	محطات الصرف والمعالجة	خزانات مياه	محطة التحلية	الرصيف البحرى	مطعم الشاطىء	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفة													
الرصيد فى أول يناير ٢٠١٥	٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٨٧٧ ٧٥٤	٤ ٩٠٤ ٦٥٢	٧٩٧ ٣٨٧	٨ ٦٨٨ ٣٥٠	٢ ٣٨٧ ١٣٥	١٢٤ ٢٤٦ ٧٥٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٤ ٣٦٣ ٩٧٧
إضافات الفترة	–	–	–	٧٥١ ٥٠٠	–	٧٧ ٠٧٣	١٢٢ ٧١٨	–	–	–	–	–	٩٥١ ٢٩١
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٥	٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٨٧٧ ٧٥٤	٤ ٩٠٤ ٦٥٢	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٨ ٦٨٨ ٣٥٠	٢ ٤٦٤ ٢٠٨	١٢٤ ٣٦٩ ٤٧٧	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٥ ٣١٥ ٢٦٨
الرصيد فى أول يناير ٢٠١٦	٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٩٤١ ٠٥٩	٦ ١٤٣ ٤٤٨	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٩ ٣٧٣ ٥٨٠	٢ ٧٠٣ ٦٣٦	١٢٤ ٥٦٨ ٨٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٧ ٧٤١ ٣٩٩
إضافات الفترة	–	١٩٥ ٩٩٢	٣٧٣ ٠٢٢	١٩٨ ٤٠٠	٩٥ ٧٢٥	٥٣ ١٣٣	٢٥ ٥٧٥	–	–	–	–	–	٩٤١ ٨٤٧
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٦	٥٢١ ٦١٠	٣٥ ١٣٧ ٠٥١	٦ ٥١٦ ٤٧٠	١ ٧٤٧ ٢٨٧	٩ ٤٦٩ ٣٠٥	٢ ٧٥٦ ٧٦٩	١٢٤ ٥٩٤ ٤٢٤	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٨ ٦٨٣ ٢٤٦
مجمع الاهلاك													
الرصيد فى أول يناير ٢٠١٥	–	٥ ٨٦٤ ٢٠١	١ ٩٥٩ ٥٤٦	٧٧٨ ٢١٩	٧ ٣٠٣ ٢١٠	١ ٥٩٤ ٥٨٦	٥٧ ٦٤٦ ٠٨٠	٦ ٦١٧ ٢٣٥	١ ٧٢٦ ٠٤٣	١٧ ١٣٢ ٩٩١	٦٠٥ ٣٢٦	٤٨ ٧١٣	١٠١ ٢٧٦ ١٥٠
إهلاك الفترة - المعدل	–	٢٦٢ ٠١٧	٧٧ ٦٩٧	٣٢ ٠٠٨	١٣٥ ٦٨١	٤٣ ٥٥٧	٣ ١١١ ٨٨٤	٢٤٠ ٨٨١	٧٤ ٥٧٧	٩٤٢ ٣٧٦	٧٥ ٦٦٦	٦ ٠٦٣	٥ ٠٠٢ ٤٠٧
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٥	–	٦ ١٢٦ ٢١٨	٢ ٠٣٧ ٢٤٣	٨١٠ ٢٢٧	٧ ٤٣٨ ٨٩١	١ ٦٣٨ ١٤٣	٦٠ ٧٥٧ ٩٦٤	٦ ٨٥٨ ١١٦	١ ٨٠٠ ٦٢٠	١٨ ٠٧٥ ٣٦٧	٦٨٠ ٩٩٢	٥٤ ٧٧٦	١٠٦ ٢٧٨ ٥٥٧
الرصيد فى أول يناير ٢٠١٦	–	٦ ٩٢٥ ٦٩٠	٢ ٣١٤ ٦٩٣	٩٣٥ ٠٢٣	٧ ٨٣٥ ٣٤٠	١ ٧٨٢ ٩٨٥	٧٠ ٠٩٩ ١٣٩	٧ ٥٨٠ ٧٥٩	٢ ٠٢٤ ٣٥٠	٢٠ ٩٠٢ ٤٩٤	٩٠٧ ٩٨٩	٧٢ ٩٦٦	١٢١ ٣٨١ ٤٢٨
إهلاك الفترة	–	٢٧٥ ٤٨٣	١٥٠ ٨٩١	٤١ ٠٧١	١٤٠ ١٠٩	٦١ ٣١٥	٣ ١١٤ ٦٤٧	٢٤٠ ٨٨١	٧٤ ٥٧٧	٩٤٢ ٣٧٦	٧٥ ٦٦٦	٦ ٠٦٣	٥ ١٢٣ ٠٧٩
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٦	–	٧ ٢٠١ ١٧٣	٢ ٤٦٥ ٥٨٤	٩٧٦ ٠٩٤	٧ ٩٧٥ ٤٤٩	١ ٨٤٤ ٣٠٠	٧٣ ٢١٣ ٧٨٦	٧ ٨٢١ ٦٤٠	٢ ٠٩٨ ٩٢٧	٢١ ٨٤٤ ٨٧٠	٩٨٣ ٦٥٥	٧٩ ٠٢٩	١٢٦ ٥٠٤ ٥٠٧
صافى القيمة الدفترية													
فى ٣١ مارس ٢٠١٥	٥٢١ ٦١٠	٢٨ ٧٥١ ٥٣٦	٢ ٨٦٧ ٤٠٩	٧٣٨ ٦٦٠	١ ٢٤٩ ٤٥٩	٨٢٦ ٠٦٥	٦٣ ٦١١ ٥١٣	١٤ ٩١٧ ١٣٦	٧ ١٤٩ ٤٧٦	٢١ ٣٣٠ ٥١٢	٦ ٨٨٥ ٥٧٩	١٨٧ ٧٥٦	١٤٩ ٠٣٦ ٧١١
فى ٣١ مارس ٢٠١٦	٥٢١ ٦١٠	٢٧ ٩٣٥ ٨٧٨	٤ ٠٥٠ ٨٨٦	٧٧١ ١٩٣	١ ٤٩٣ ٨٥٦	٩١٢ ٤٦٩	٥١ ٣٨٠ ٦٣٨	١٣ ٩٥٣ ٦١٢	٦ ٨٥١ ١٦٩	١٧ ٥٦١ ٠٠٩	٦ ٥٨٢ ٩١٦	١٦٣ ٥٠٣	١٣٢ ١٧٨ ٧٣٩
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٥٢١ ٦١٠	٢٨ ٠١٥ ٣٦٩	٣ ٨٢٨ ٧٥٥	٦١٣ ٨٦٤	١ ٥٣٨ ٢٤٠	٩٢٠ ٦٥١	٥٤ ٤٦٩ ٧١٠	١٤ ١٩٤ ٤٩٣	٦ ٩٢٥ ٧٤٦	١٨ ٥٠٣ ٣٨٥	٦ ٦٥٨ ٥٨٢	١٦٩ ٥٦٦	١٣٦ ٣٥٩ ٩٧١

- تتضمن الأصول الثابتة أصول مهلكة دفترياً تبلغ تكلفتها التاريخية ٧٩٦ ٢٥٣ ٧ جنيه مصرى ومازالت تعمل بالتشغيل وتتمثل فيما يلى :

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
وسائل نقل وإنتقال	٨٠١ ٣٣٧	٦٥٨ ٢٣٧
آلات ومعدات	٧٧١ ١٨٦	٧٦٨ ٦٢٤
أثاث	٢٥٨ ١٦٢	٢٥٤ ٨٧٢
مبانى (كرفانات)	١٤٢ ٩٧٣	١٤٢ ٩٧٣
أجهزة كمبيوتر	٥ ٢٨٠ ١٣٨	٤ ٨٧٩ ٥٩٤
	٧ ٢٥٣ ٧٩٦	٦ ٧٠٤ ٣٠٠

وقد تم تبويب الاهلاكات كالتالى:

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أهلاكات اصول تشغيل (إيضاح - ٢٢)	٤ ٩٢١ ٧٤٥	٤ ٨٢٤ ٨٢٣
أهلاكات أصول إدارية (إيضاح - ٢٥)	٢٠١ ٣٣٤	١٧٧ ٥٨٤
	٥ ١٢٣ ٠٧٩	٥ ٠٠٢ ٤٠٧

٥- المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل تكلفة المشروعات تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلى:-

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
- الرصيف البحرى	٢٥٥ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠
- مشروعات متنوعة	١ ٠٠٣ ٦٥١	٨٤٧ ٣٦٦
- الدراسة الفنية لأنشاء محطة محولات كهرباء	٥٢ ٣١٧	٥٢ ٣١٧
	١ ٣١٠ ٩٦٨	١ ١٥٤ ٦٨٣

٦- استثمارات فى شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات فى شركات تابعة الظاهرة بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي: -

	نسبة المسدد من المساهمة	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	٪	جنيه مصرى	جنيه مصرى
- قيمة المساهمة فى رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (شركة تابعة) البالغ قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصرى بنسبة مساهمة ٦٩,٣٨٪ وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية ٧٩١ ٣٤٤ ١٧ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل.	١٠٠	١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠
- قيمة زيادة رأس مال الشركة التابعة البالغ قدرها ١٠٥ مليون جنيه مصرى لعدد ١٠,٥ مليون سهم أسمى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ليصبح رأس مالها بعد الزيادة ٣٥٥ مليون جنيه مصرى ونسبة المساهمة بها بعد الزيادة ٧٨,٤٤ ٪ من رأس مال الشركة ، وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية خلال عام ٢٠١٢ على الاكتتاب فى كامل زيادة رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة).	١٠٠	١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الاجمالى		٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠

- وطبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٤٢ "القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧-١ تكلفة أراضى المرحلة الأولى التى لم تباع	٣٩ ٩٦٩ ٢٢٠	٣٩ ٨٣٤ ٠٠٢
٧-٢ تكلفة أراضى المرحلة الثانية التى لم تباع	١٢٨ ٠٨٩ ٢٣٠	١٢٦ ٦٤١ ٥٢٣
٧-٣ تكلفة أراضى المرحلة الثالثة	٣٠٥ ٥٥٠ ٦٩٨	٣٠٥ ٠٧٨ ٣٣٥
٧-٤ تكلفة أعمال مشروع صوارى	١٠ ٥٥٦ ٥٩٠	١٠ ٥٣٠ ٢٧٥
٧-٥ تكلفة أعمال مشروع جمران	٤ ٢٧٤ ٣٤٧	٣ ٩٦٥ ١٦٧
	٤٨٨ ٤٤٠ ٠٨٥	٤٨٦ ٠٤٩ ٣٠٢

٧-١ أراضى المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضى صحراوية بمركز سهل حشيش السياحى بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزاد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذى تضمن أن الاراضى المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكى عن كل متر من الأراضى المباعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضى المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذى بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزاد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الاولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالى المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣١٦ ٨٩١ ٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية فى ٣١ مارس ٢٠١٦ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءاً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٦١,٠٥ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٧٨١ ٠٦٧ ٢٢٨ جنيه مصرى (مقابل ٢٠٨ ٢٩٦ ٢٢٧ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد٤٦,٦٢ جنيه مصرى (مقابل ٤٦,٤٧ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢١١ ٨٥٧ متر مربع تقريباً.

٧-٢ أراضى المرحلة الثانية

- قامت الشركة بإستئجار أراضى المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحى للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضى المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (٧-١) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضى المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار امريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحى.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالى المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٠٢١ ٦ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٧٩٣ ٤ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية فى ٣١ مارس ٢٠١٦ للمرحلة الثانية من المشروع بناءاً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٠٨٩ ٨٣٢ ٤٤٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعليا على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٨١ ٦٢١ ٢٤٣ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٨٣٢ ٨٦٧ ٢٤٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٠,٨٢ جنيه مصرى (مقابل ٥٠,٢٥ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٧٠ ٥٢٠ ٢ متر مربع تقريبا.

٧-٣ **أراضى المرحلة الثالثة:**

- قامت الشركة باستئجار أراضى المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقا للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٤٥٠ ٢٣١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ – مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٣٥٩ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكى حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ١١٩ ١٣٣ ٣١٠ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن دائنو شراء أراضى.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٩٥٧ ٠٩٩ ٧٤ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٥٩٤ ٦٢٧ ٧٣ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها فى ٢٧ مايو ٢٠١١ والتى لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى والتى تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناءا عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعته وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانونى للشركة إيضاح رقم (٣١-٤).

٧-٤ **تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)**

يتمثل البند عاليه فيما يلى :

٧-٤-١ قيمة التكلفة المتكبدة فى تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفى إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام أتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) فى ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

٧-٤-٢ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة فى قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صوارى المبين عاليه.

وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التى تكفل لها استكمال أعمال المشروع فى ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضى المرحلة الثالثة والتى ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٧-٣) ، وفى هذا الاطار تقدمت الشركة بطلب لاعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائيا بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع فى اتجاه الامتداد الجنوبى لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء فى تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ فى ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٧-٥ **مشروع جمران**

يتمثل البند عاليه فى قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضى بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فى فيما يلى:

	٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصرى
- مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع	٢ ٢٥٧ ٥٦٧	٢ ٢٠٨ ٠٣٤

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافى)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فى فيما يلى:

	٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصرى
عملاء – أراضى	٩٥٦ ٤٦٤ ٦٨٠	٨٤٩ ٣١٨ ٥٨٢
عملاء وأوراق قبض مشروع جمران	٦٨ ٣٧٤ ١٤٤	٧١ ١١١ ٤٣٢
عملاء – خدمات وإدارة المنتجع	٥٢ ٤٨٥ ٩٩٣	٣٨ ٥٥٩ ٨٦٠
	١ ٠٧٧ ٣٢٤ ٨١٧	٩٥٨ ٩٨٩ ٨٧٤
يخصم: الفوائد المؤجلة	(٥٠ ٥٠٠ ٩٥٢)	(٤٩ ٢٣٨ ٧٩٩)
يخصم: الإنخفاض فى رصيد العملاء (*)	(٧١ ٧٧٥ ٤١٢)	(٧١ ٥٠٩ ٠٣٧)
	٩٥٥ ٠٤٨ ٤٥٣	٨٣٨ ٢٤٢ ٠٣٨

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض فى ٣١ مارس ٢٠١٦ كالتالى:

	٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصرى
عملاء وأوراق قبض – أصول غير متداولة	٢٨٨ ٦٢٧ ٦٤٣	٢٦٣ ٣٨٤ ٥٣٤
عملاء وأوراق قبض – أصول متداولة	٦٦٦ ٤٢٠ ٨١٠	٥٧٤ ٨٥٧ ٥٠٤

(*) يتمثل رصيد الإنخفاض فى قيمة العملاء المبين عاليه فى قيمة الإنخفاض فى قيمة أرصدة العملاء طبقا للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية فى جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتى أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التى تواجه قطاع السياحة عامة ، لذا فإن إدارة الشركة قامت بإجراء دراسة بناءا على عدة افتراضات لتحديد مقدار الإنخفاض فى أرصدة العملاء نتيجة المؤشرات المذكورة عاليه ، وقد تم أعداد الدراسة فى ضوء ما يلى:

- افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.
- التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة فى ضوء عدد السنوات المتوقعة للسداد على مستوى كل عميل على حدة.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات للعائد من الاستثمارات المشابهة ووفقا لطبيعة العملة المرتبط بها كل عميل.
- وتتمثل حركة رصيد الإنخفاض فى قيمة العملاء خلال الفترة فيما يلى:

	جنيه مصرى
رصيد أول المدة	٧١ ٥٠٩ ٠٣٧
المكون خلال الفترة	٤٩٥ ٩١٢
المستخدم من الرصيد خلال الفترة	(٢٢٩ ٥٣٧)
رصيد أخر المدة	٧١ ٧٧٥ ٤١٢

١٠- مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عهد نقدية وسلف	٣٧٤ ١٠٥	٢١٠ ٦٠٩
مصروفات مدفوعة مقدماً	٢ ١٦١ ٤٢٤	١ ٢١٤ ٨٨١
تأمينات لدى الغير	٥٢٥ ٤٢٦	٥٢٥ ٤٢٦
فوائد وعوائد مستحقة	١ ٤٣٧ ٣١٨	٨٨٣ ٤٣٢
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	١٣ ٩٧١ ٠٦٨	٤ ٤٣٧ ٥٠٩
مدينون متنوعون	٦٠٥ ٥٥٧	٦٠٥ ٥٥٦
ضريبة خصم من المنبع – مدينة	٥٤٦ ١٩١	٥٢٢ ٤١٢
مصلحة الضرائب على الدخل – مدينة (*)	١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩
	٢١ ٠٧٣ ٩٢٨	٩ ٨٥٢ ٦٦٤
يخصم: الإنخفاض فى قيمة مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)
	١٨ ٧٥٧ ٨٥٩	٧ ٥٣٦ ٥٩٥

(*) يتمثل فى قيمة الباقى المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٤ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد فى ٢٠١٦/٣/٣١ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصرى هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١- النقدية بالصندوق والبنوك

١١-١ يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
نقدية بالصندوق	١٦٥ ٥٤٦	١٢١ ٣٨٤
بنوك – حسابات جارية – جنيه مصرى (ذات عائد جارى)	٦٠ ٥٣٤ ٩٥٦	٧٧ ٦٩٦ ٢٣٩
بنوك – حسابات جارية – دولار أمريكى	٢٩٠ ٩٧٥	٢ ٠٦٧ ٢٤٧
بنوك – حسابات جارية – يورو	٤٢١ ٣٣٥	٢٤٠ ٨٩٢
بنوك – حسابات جارية – جنيه استرليني	٢١٥ ٥٢٠	٢٠٤ ٨٠٤
بنوك – ودائع – جنيه مصرى (أقل من ثلاثة شهور)	١٥ ٨٠٩ ٩٧١	١٥ ٦٨٥ ٩٨٨
بنوك – ودائع – جنيه مصرى (أكثر من ثلاثة شهور)(*)	١ ٣٩٧ ١٤٥	١ ٣٩٧ ١٤٥
وثائق صناديق استثمار فى أدوات سوق النقد – جمان (**)	٢٠ ٦٠٣ ١١٦	٢٠ ١٨٦ ٦٦٤
	٩٩ ٤٣٨ ٥٦٤	١١٧ ٦٠٠ ٣٦٤

(*) تتمثل هذا الرصيد فى قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصرى والتى تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ الميزانية وذلك بفائدة ٩,٢٥٪.

(**) يتمثل البند فى القيمة السوقية لعدد ١١٤ ٨٩٦ وثيقة من وثائق صندوق استثمار فى أدوات سوق النقد – جمان (يومى) والمدار بمعرفة العربى الأفريقى لإدارة الاستثمارات هذا وقد بلغ سعر الوثيقة المعلن فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ قدره ١٧٩,٣٢ جنيه مصرى (١٧٥,٧٠ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥). وقد بلغ قيمة الأرباح الناتجة عن اقتناء الاستثمار والمدرج على قائمة الدخل خلال الفترة مبلغ ٤١٦ ٤٥٢ جنيه مصرى.

١١-٢ ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما فى حكمها فى الآتى:

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
النقدية بالبنوك والصندوق	٩٩ ٤٣٨ ٥٦٤	٨٣ ٦٨٠ ٤٧٣
يخصم:		
ودائع لأجل (أكثر من ثلاث شهور)	(١ ٣٩٧ ١٤٥)	(٤٩ ٢٧٠ ٦٥٠)
النقدية وما فى حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية	٩٨ ٠٤١ ٤١٩	٣٤ ٤٠٩ ٨٢٣

١٢- ودائع بالبنوك – تستحق بعد عام

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك – تستحق بعد عام الظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلى: -

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
بنوك – ودائع– دولار أمريكى (تستحق بعد عام) (*)	٣٩ ٩٦٠ ٠٠٠	٣٩ ١٥٠ ٥٠٠
	٣٩ ٩٦٠ ٠٠٠	٣٩ ١٥٠ ٥٠٠

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكى (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عاليه فى قيمة المعادل لمبلغ ٤,٥ مليون دولار أمريكى تستحق خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بفائدة ٥ ٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٢٢ ٢٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصرى والمعادل لمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكى مخصصة كضمانة لتسهيل جارى مدين من البنك العربى الإفريقى الدولى لصالح شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى (شركة تابعة) والذى ينتهى خلال شهر مايو ٢٠١٦.

١٣- مخصص مطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد أول المدة	١١ ٣١٦ ٣٨٤	١٣ ٠٨٥ ١٥١
تدعيم خلال الفترة	١ ٥٨٩ ٠١٨	١ ٨٨٣ ٤٦٥
يخصم: المستخدم خلال الفترة	-	(٣ ٦٥٢ ٢٣٢)
	١٢ ٩٠٥ ٤٠٢	١١ ٣١٦ ٣٨٤

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبى كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٢٨) الموقف الضريبى وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨ .

١٤- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى: -

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
- مقدمات تعاقد أراضى	٣٠ ٥٠٨ ٦٣٢	٢٣ ٣٣٧ ٧٨٥
- دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري	١ ٧٤٩ ٤٦٦	١ ٦٨٨ ٤٨٣
- مقدمات حجز وحدات مشروع جمران	١٠٩ ٥٥٤	١٠٩ ٥٣٤
	٣٢ ٣٦٧ ٦٥٢	٢٥ ١٣٥ ٨٠٢

١٥- دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
موردين ومقاولين	١١ ٥٢٧ ٤٦٢	٦ ٧٦٢ ٤٧٨
مقاولين ضمان أعمال	٨٤٢ ٨٥١	٨٤٢ ٨٥١
مقاولين – تأمينات إجتماعية	١ ٥٢٣ ٦٩١	١ ٥٢٣ ٦٩١
المستحق لجهات حكومية	١٥ ٦٣٣ ١٣٢	١٧ ٠٩٠ ٠٠٤
مصروفات مستحقة	١ ٤٥٧ ٢٤٤	١ ٤٣٢ ٩٦١
تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء	٣٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
تأمينات صيانة	٢ ٥٣٨ ٤٩٣	٢ ٦٣١ ٤٤٧
دائنو توزيعات	٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩
إيرادات مؤجلة (*)	٦٦ ٦٩٨ ٤٩٨	٥٤ ٨٠٥ ١١٣
أرصدة دائنة أخرى (**)	٥٠ ٦١٦ ٠٠٠	٤٤ ٦٣١ ٥٧٠
دائنون متنوعون	١٠ ٥٠٣ ٩٥٥	١٠ ٧٨٠ ٨٨٨
	١٦١ ٧٦٩ ٨٢٥	١٤٠ ٩١٩ ٥٠٢

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٧١٢ ١٥٥ ٤٥ جنيه مصرى قيمة ثمن البناء المسدد مقدما من عملاء مشروع جمران والتى سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيلات.

(**) يتمثل الرصيد فى قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٠٠٠ ٦١٦ ٥٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظرا لتأخره فى الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى وفقا لما جاء تفصيلا بالإيضاح (٣١-١) الموقف القانونى.

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٦ بمبلغ ٤٣٧ ٩٠٦ ٧٦ جنيه مصرى (٧٦٠ ٠٦٦ ٧٣ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) فى قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة فى أراضى المراحل الثلاث ، وجارى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضى طبقا لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الإسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى من توزيعات الأرباح التى قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التى اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصرى.

بناءاً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠٠٤/١١/٢٨ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الأسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم فى بورصة الأوراق المالية.كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى.

بناءاً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة فى ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة فى ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.

بناءاً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءاً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين فى أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

بناءاً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان وإثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنية مصري) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقا لشهادة بنك مصر إيران المؤرخة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءاً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١ /٢٠٠٧/٩ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ فى صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك فى حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجانى لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة فى السجل التجارى فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءاً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤ /٢٠٠٨/٤ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ فى صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك فى حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١ ٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجانى لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة فى السجل التجارى فى ٢٠٠٨/٧/٢٩.

١٨- النصيب الأساسى للسهم فى ربح (خسارة) الفترة

يتم إحتساب نصيب السهم الأساسى فى ربح (خسارة) الفترة بإستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلى:-

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١
صافى ربح (خسارة) الفترة (جنيه مصري)	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	(٢ ٩٤٧ ٣٠٥)
متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى (خسارة) الفترة (جنيه/سهم)	**٠,٠٣**	**(٠,٠٠٣)**

١٩- معاملات الأطراف ذوى العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦ فى قيمة التعامل مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (شركة تابعة) وبيانها كالتالى:

١٩-١ فى ضوء تسوية المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى والمدرجة ضمن أرصدة عملاء – اراضى (إيضاح – ٩) عن القطعتين ١٣ و١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، فقد قامت الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن الفترة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى فى ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإعفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد فى ٢٢ مايو ٢٠١٤ ، ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء – أراضى فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٢٨٣ ٢٧٧ ٢٨١ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكى (مقابل ٣١٢ ٠٢١ ٢٤٨ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

١٩-٢ تم تفعيل عقد الفسخ الجزئى المبرم بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة) بموجب محضر تسليم الأرض خلال عام ٢٠١٥ وذلك عن قطعة رقم (٦) (جزء من قطعة رقم ٩-أ) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائى المؤرخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٢ ٩١٥ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقى المساحة محل العقد الابتدائى ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئى مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكى لمعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصرى كتعويض أتفاقى مترتب على الفسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى وتستحق لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مع إلتزام الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة هذا التعويض الاتفاقى تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل هذا الفسخ وقد بلغ الرصيد المستحق عن اتفاق الفسخ الجزئى مبلغ ٨٠٨ ٩١٢ دولار امريكى المعادل لمبلغ ٧ ١٨٣ ١٤٣ جنيه مصرى فى ٣١ مارس ٢٠١٦ (مقابل ٦ ٣٣٣ ٨٦٦ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨٠٨ ٩١٢ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئى بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ عن قطعة رقم (٧-١) (جزء من قطعة رقم ٩-أ) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائى المؤرخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٢٧٩ ٣ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقى المساحة محل العقد الابتدائى ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئى مبلغ ٧٥٠ ٣١١ ١ مليون دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٠٥١ ٩٥٦ ٩ جنيه مصرى كتعويض اتفاقى مترتب على الفسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى وذلك عن مساحة ٢٧٩ ٣ متر مربع. هذا وتلتزم الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة تلك التعويضات الاتفاقية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق على الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل تلك الاتفاقات مبلغ ١١٩ ٧٧٦ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٩٣٧ ٨٩١ ٦جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالايضاح (١٩-٤) (مقابل ٠٨٩ ٠٧٧ ٦ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ١١٩ ٧٧٦ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- بالإضافة إلى الرصيد المستحق عن اتفاق التفاسخ الجزئى المبرم خلال عام ٢٠١٤ عن قطعة رقم (٩-أ/٣) البالغ ٨٧٢ ٨٩٥ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٣٤٥ ٩٥٥ ٧ جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالايضاح (١٩-٤)(مقابل ٧٦٧ ٠١٤ ٧ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨٧٢ ٨٩٥ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- كما تم ابرام عقد فسخ جزئى فى ٢ يونيو ٢٠١٥ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى والشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن قطعة رقم (٩-أ/١) – جزء من قطعة رقم (٩-أ) – والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائى المورخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاسخ ٨٤٠ ٩ متر مربع وذلك فى مقابل مبلغ٠٠٠ ٩٣٦ ٣ دولار امريكى المعادل لمبلغ ٠٧٣ ٠٣٢ ٣٠ جنيه مصرى كتعويض اتفاقى لشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مترتب على التفاسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى مع التزامها بأداء مبلغ ٢٠٠ ٢٩٥ دولار امريكى المعادل لمبلغ ٤٠٥ ٢٥٢ ٢ جنيه مصرى للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحى مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢٠٠ ٧٥٥ ٢ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ١٧٦ ٤٦٦ ٢٤ جنيه مصرى مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة فى ٣١ مارس ٢٠١٦ كما هو مبين بالايضاح (١٩-٤). مقابل ٤٩١ ٥٧٣ ٢١ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢٠٠ ٧٥٥ ٢ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

١٩-٣ بلغت قيمة الخدمات المؤداة لصالح الشركة التابعة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ قدره ٩٥٤ ٢٣٠جنيه مصرى، كما بلغ نصيب الشركة التابعة من أتعاب إدارة المنتجع عن عام ٢٠١٦ مبلغ ٨٤١ ٠٢١ ٢ جنيه مصرى هذا ويبلغ قيمة نصيب الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦ من ايراد أتعاب خدمة المنتجع مبلغ قدره ٤٦٠ ٥٠٥ جنيه مصرى.

١٩-٤ **جارى شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى**

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

	٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصرى
- رصيد أول الفترة /العام – (دائن) مدين	(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)	(١٢ ٢٤٥ ٨١٧)
يخصم (يضاف):		
- مصروفات مسددة نيابة عن الشركة التابعة	-	٨٤١ ٤١٠
- المسدد من الشركة التابعة خلال العام.	-	(١٢٤ ٤٨٠)
- مصروفات الدعم الفنى والأمن والحراسة	٥٣ ٨٠٨	١٧٥ ٣٩٤
- فواتير توريدات المياه / الكهرباء	١٧٧ ١٤٦	٩٥٠ ٦٢٣
- تحويل المستحق عن قيمة الخدمات المؤداة من رصيد عملاء خدمات	-	(٣٦٤ ٥٢٤)
- المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع لعام ٢٠١٦	٢ ٠٢١ ٨٤١	١ ٩٧٢ ٣٥٣
- المستحق للشركة التابعة مقابل أتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٩-أ /٣)	-	(١ ٤٤٩ ٨٥٩)
- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الإبتدائى للقطعة (٩-أ/٣)	-	٧ ٦٦١ ١٧٩
- المستحق للشركة التابعة مقابل أتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٩-أ /٦ ، ١/٧).	-	(١٢ ٤١٠ ٩٥٣)
- المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الإبتدائى للقطعة (٩-أ/١)	-	(٢١ ٥٧٣ ٤٩٢)
- تسويات فروق العملة المدينة عن صافى الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة عن الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦	(٥ ٤٥٨ ٠١٣)	-
رصيد أخر الفترة / العام (دائن)	(٣٩ ٧٧٣ ٣٨٤)	(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)

٢٠- إيرادات النشاط

٢٠-١ مبيعات أراضى

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
صافى مبيعات أراضى – المرحلة الأولى	-	١٩ ٩١٢ ١٠٣
	-	١٩ ٩١٢ ١٠٣

٢٠-٢ إيرادات خدمات مؤداه

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
إيرادات خدمات توريد مياه	٢ ٤٠٤ ٩٨٧	٢ ٣٣٢ ٣٨٥
إيرادات خدمة توريد الكهرباء	٤ ٣٤٤ ٩٦٨	٤ ٥٦٨ ٩٦٣
إيرادات توريد مياه رى	٣٤٩ ٢٧٨	٤٦٥ ٧٨٨
إيرادات خدمات إتصالات	٣٨ ٨٣٧	٤٢ ٧٣٢
إيرادات خدمات المنتجع (*)	٣ ٢٩٨ ٢١٧	٢ ١٦٤ ٧٩٠
	١٠ ٤٣٦ ٢٨٧	٩ ٥٧٤ ٦٥٨

(*) تتمثل إيرادات خدمات المنتجع المبينة عاليه فى قيمة المستحق على عملاء الشركة خلال الفترة بواقع ٢,٨٩٨ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضى المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك فى ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمرى سهل حشيش فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذى بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويا بدءا من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية ، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءا من عام ٢٠١٦.

٢١- تكلفة المبيعات

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
تكلفة مبيعات الاراضى – المرحلة الأولى	-	١٩ ٩١٢ ١٠٣
	-	١٩ ٩١٢ ١٠٣

٢٢- تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل قيمة تكاليف التشغيل المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل فى التالى:-

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
تكاليف كهرباء	٥ ١٥٨ ٢١٠	٥ ٤٨٤ ٨٥٥
تكاليف مياه	٧٢٤ ٧٥٦	٧٠٣ ٣٧٤
تكاليف مياه رى	١٨٩ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
إهلاك أصول التشغيل	٤ ٩٢١ ٧٤٥	٤ ٨٢٤ ٨٢٣
أجور ومرتبات وما فى حكمها	٢ ٣٩٩ ٨٧٩	٢ ٢٢٢ ٢٥٢
تعاقدات عمالة مؤقتة	٢ ٩٨٨ ٥٠٠	٢ ٤٧٣ ٢٥٩
مصروفات نظافة	٤٧٩ ٨٥٧	٤٩٤ ٥٤٠
مصروفات أخرى	١ ٥١٨ ٩٣٢	١ ٢٢٦ ٨٠١
	١٨ ٣٨٠ ٨٧٩	١٧ ٦٠٩ ٩٠٤

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى :

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه وري واتصالات	١١ ٥٢٠ ٥٠٩	١١ ٣٤٣ ٨٣٠
تكلفة خدمة إدارة المنتجع	٦ ٨٦٠ ٣٧٠	٦ ٢٦٦ ٠٧٤
	١٨ ٣٨٠ ٨٧٩	١٧ ٦٠٩ ٩٠٤

٢٣- إيرادات التشغيل الاخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى :

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مد مرافق لأراضى العملاء	٢٠ ١٦٢	٥٨ ٣٢٣
مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء	١٦٣ ٣٥٢	٣٨ ١٥٠
تأجير أراضى لأبراج الاتصالات	٤٢٣ ٨٣٢	٣٩١ ٦٣٤
تأجير الرصيف البحرى	٤٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
تأجير شاطئ	٤١٣ ٧٦١	٢٢٦ ٢٨٩
متنوعة	٦٥ ٢٨٩	٧٧ ٧١٢
	١ ١٣١ ٣٩٦	٨٦٧ ١٠٨

٢٤- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
أجور ومرتبات	٥٩٦ ٨٢١	٢٠٥ ٥٣٨
مصروفات دعاية وترويج واستشارات	٢ ٣٢٤ ٤٦٥	٢ ٦٤٠ ٦٩٦
عمولات بيع أراضي	٥٦٨ ٦٨٥	٢٧٧ ٢١١
	٣ ٤٨٩ ٩٧١	٣ ١٢٣ ٤٤٥

٢٥- مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
أجور ومرتبات وبدلات وما فى حكمها (*)	٢ ٥٥٠ ٣٠٩	٢ ٣٢٤ ٧٥٠
بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية	٢٨١ ٤٥٠	٢٧٣ ٤٠٠
تعويضات إنهاء خدمة	٧٢٥ ٣٤٧	-
مصروفات استشارات	٥٧٢ ٠١٨	٧٨٨ ٩١١
مصروفات أتعاب قانونية	١ ١٢٩ ٧٧٠	٤٥٦ ٧٢١
أهلاك أصول إدارية	٢٠١ ٣٣٤	١٧٧ ٥٨٣
مصروفات بنكية	١٥ ٨٣٨	١٤ ٨٤٣
إيجارات	٤٨٠ ٩٨٠	٣٧٨ ٤٠٠
أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر	٦٤ ٢٧٥	٦٥ ٦٦٣
مصروفات سفر وانتقال	٩١ ٠٥٩	٧٧ ١١٢
أخرى	٤٩٣ ٠١٤	٦٧٠ ٤١٣
	٦ ٦٠٥ ٣٩٤	٥ ٢٢٧ ٧٩٦

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ بإعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٦- الإيرادات (تكاليف) تمويلية (بالصافى)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
فروق تقييم عملة الدائنة	٥٠ ٠٧٤ ٦٤٥	١٢ ٤٩٧ ٩٥٧
إيرادات فوائد ودائع بالبنوك	٢ ٢١٧ ٢٤٣	٤٤٥ ٥٠٦
	٥٢ ٢٩١ ٨٨٨	١٢ ٩٤٣ ٤٦٣

٢٧- مصروف ضريبة الدخل

٢٧-١ يتمثل مصروف ضريبة الدخل الحالية المدرج بقائمة الدخل فيما يلى :

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
الضريبة الحالية (*)	٩ ٠٤٦ ٢٥٤	-
	٩ ٠٤٦ ٢٥٤	-

(*) وفيما يلى بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
الربح / (الخسارة) المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)	٣٧ ٦٤٩ ٠٩٧	(٢ ٩١٨ ٦٣١)
يضاف / يخصم:		
تأثير الاهلاكات	٨٣٦ ٠٨٧	(١ ٠٧٥ ٦٨٥)
تأثير حركة المخصصات والاضمحلال فى العملاء والمدينون	١ ٨٥٥ ٣٩٣	٧٣٣ ٧٠٥
مصروفات غير قابلة للخصم الضريبى	٢٨١ ٤٥٠	٢٧٣ ٤٠٠
عوائد صناديق استثمار مباشر معفاة	(٤١٦ ٤٥٢)	-
صافى الوعاء الضريبى ربح (خسارة)	**٤٠ ٢٠٥ ٥٧٥**	**(٢ ٩٨٧ ٢١١)**
يخصم: خسارة ضريبية مرحلة	-	**(٧٣ ٩٠٤ ٩٨٦)**
الوعاء الضريبى بعد خصم الخسارة المرحلة	**٤٠ ٢٠٥ ٥٧٥**	**لاشىء**
الضريبة على الدخل	**٩ ٠٤٦ ٢٥٤**	-
السعر الفعلى للضريبة	**٢٤٪**	-

٢٧-٢ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه مصرى
الضريبة المؤجلة – منفعة (مصروف)	٦٥٤ ٠٥٩	(٢٨ ٦٧٤)
	٦٥٤ ٠٥٩	**(٢٨ ٦٧٤)**

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلى: -

	٢٠١٥/١٢/٣١		حركة الفترة		٢٠١٦/٣/٣١	
	أصل	التزام	أصل	التزام	أصل	التزام
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول الثابتة		(٨ ٣٨١ ٤١٠)	١٨٨ ١٢١	-		(٨ ١٩٣ ٢٨٩)
المخصصات	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	-	٤٦٥ ٩٣٨	-	١٠ ٠٦٣ ٦٦٠	-
واضمحلال عملاء						
الاجمالى	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	(٨ ٣٨١ ٤١٠)	٦٥٤ ٠٥٩	-	١٠ ٠٦٣ ٦٦٠	(٨ ١٩٣ ٢٨٩)
الرصيد	١ ٢١٦ ٣١٢		٦٥٤ ٠٥٩		١ ٨٧٠ ٣٧١	

٢٧-٣ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتى ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية:

	٢٠١٦/٣/٣١
	جنيه مصرى
- مخصصات واضمحلال فى العملاء والمدينون	٩ ٥١٠ ٦٤١

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حاليا باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة فى السنوات المستقبلية.

٢٨- الموقف الضريبى

٢٨-١ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط فى أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة أضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات أعتبارا من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعين والأشخاص الاعتبارية طبقا لاحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقا لاحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون أعتبارا من ٥ يونيو ٢٠١٤.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبى لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتى أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن فى نتيجة الفحص فى المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.
- وقد تم النظر فى نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق فى جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم أحالة الملف الضريبى عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساسا عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) فى ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٦ ٤٠٨ ٩٦٥ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتنبيه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة الى مطالبة الشركة بمبلغ ٤٧٣ ٦٧٠ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.
- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجارى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

السنوات من ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إستلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى المحدد وجارى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ -٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالمأمورية وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص) .

أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥

- تم تقديم الإقرار لعام ٢٠١٤ فى المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وتم اخطار المأمورية بطلب تأجيل تقديم أقرار عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ .

٢٨-٢ ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٦٦٥ ٣١ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءاً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتى بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض الى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

اعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

٢٨-٣ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى الميعاد القانوني، ولم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

٢٨-٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥.

٢٨-٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالى لنشره ، وفيما يلى أهم التغيرات الواردة بالقرار:-

١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافى الأرباح السنوية.

٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.

٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.

٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

٢٨-٦ قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال العام وذلك بمبلغ ٣ ٦٥٢ ٢٣٣ جنيه مصرى .

٢٩- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنون والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

٢٩-١ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ الميزانية قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتى يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٢٩-٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٤٦٤ ٠١٩ ٩٤٨ جنيه مصرى٦٣٩ ٣١٢ ٤٨٠ جنيه مصرى على التوالى، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية.

العملات الأجنبية	فائض
الدولار الأمريكى	٥٢ ٥٧٦ ٢٧٣
يورو اوروبى	٤٢ ٠٩٩
جنيه استرليني	٣١ ٨٠٣

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ الميزانية.

٢٩-٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التى تبرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضى.

٣٠- الإحتياطى القانونى

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين إحتياطى قانونى ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطى القانونى لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣١- الموقف القانونى

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضى لأحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلا منهما تجاه الأخر وبيان مدى وجود إخلال فى تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب فى ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظرا لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم الى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذى جاء فى غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفى هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصلياً – فسخ العقد وإحتياطياً – ندب لجنة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بإلتزامتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبتلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل بالجيزة ليندب بدوره لجنة ثلاثية من خبرائه المختصين لاعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة امام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه، ويرى المستشار القانونى للشركة وفقاً لتقريره فى هذا الشأن سلامة الموقف القانونى للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجعات السياحية.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة فى ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا فى تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفى مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفى هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذى ورد لاحقا وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقيا لحين الفصل فى دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة. وفى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة آجلاً للتعقيب على تقرير هيئة مفوضى الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب.وقد تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية فى القضية وبعدم قبول الدعوى الاصلية المقامة من المدعى لرفعها من غير ذى صفة ولم يتم تقديم طعن حتى تاريخه دعى على هذا الحكم ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليها أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ أصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانونى أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانونى الا أنه من الصعب التوقع حاليا بما سينتهى إليه الحكم النهائى فى القضية .

٣- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجعات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢أبريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذى انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقيا لحين الفصل فى دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانونى فى ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانونى.هذا وقد تم أبرام اتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٦ (الاحداث اللاحقة) بمقتاضاها تم الاتفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى .

٤- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب ارض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبتلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجوميا بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استنادا للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ وبتلك الجلسة تم التأجيل الى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبتلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلا للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبتلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالمذكرات ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى الآن كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذى قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية قامت بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، ومن غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة.

٥- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحى تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذى قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية الى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذى أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم أخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم فى ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها الى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها الى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبتلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقيا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والاعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبتلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة.وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقدم من العميل شكلا ورفضه موضوعا وتأييد حكم محكمة أول درجة والذى يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية على حكم محكمة الإستئناف بإلغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم أخر وقد طعنت الشركة الوطنية على هذا الحكم ولم تحدد جلسة للنظر به حتى تاريخه. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته فبالتالى لا يمكن التنبؤ بما ستنتهى إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى فى ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣٢- ارتباطات تعاقدية

قامت إدارة الشركة بإبرام عدة عقود بيع أراضى لعدد من عملاء الشركة بقيمة تبلغ ١١٢ ٩٣٧ ١٧ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٥٥٤ ٢٨١ ١٥٩ جنيه مصرى حتى تاريخ اصدار القوائم المالية، وبلغ قيمة الدفعات المحصلة من قيمة هذه التعاقدات مبلغ ٠١٧ ٨٥٠ ١ دولار أمريكى، ومن المتوقع استكمال إجراءات التسليم وتحصيل باقى قيمة الدفعات المقدمة من هولاء العملاء خلال عام ٢٠١٦.

٣٣- ارقام المقارنة

تم أعادة عرض أرقام المقارنة عن الفترة المالية الدورية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦ بعد تعديلها بأثر التسويات على بعض بنود القوائم المالية التى تم أدراجها فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حتى يتسنى عرض اثرها على الفترات المالية الدورية لعام ٢٠١٥ بصورة سليمة ، وفيما يلى بيان تلك التسويات :

البند	ارقام المقارنة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٥/٣/٣١	أعادة تبويب	التسويات	ارقام المقارنة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
قائمة الدخل :				
تكاليف التشغيل	(١٤ ٧١٨ ٤١٧)	٧ ٧٨٩	(٢ ٨٩٩ ٢٧٦)	(١٧ ٦٠٩ ٩٠٤)
الإيرادات (تكاليف) تمويلية	١١ ٨٩١ ٨٧٠	-	١ ٠٥١ ٥٩٣	١٢ ٩٤٣ ٤٦٣
(بالصافي) – فروق العملة				
مصروفات بيعية وتسويقية	(٣ ١١٥ ٦٥٦)	(٧ ٧٨٩)	-	(٣ ١٢٣ ٤٤٥)
الاجمالى			(١ ٨٤٧ ٦٨٣)	